



دورة قانون العقود التجارية وسبل المعالجة المتقدمة



دورة قانون العقود التجارية وسبل المعالجة المتقدمة

المرجع: 144391_577 التاريخ: 4 - 15 يناير 2027 المكان: دبي الرسوم: Euro 8500

نظرة عامة

دورة قانون العقود التجارية وسبل المعالجة المتقدمة هي دورة لمدة 10 أيام للمختصين التجاريين والتشغيليين، ويعود المشاركون بملف قرارات قانون العقود المتقدمة. يطبق المشاركون تحليل تكوين العقد وضبط الصلاحيات وطرق تفسير العقود وأدلة الأداء وتقييم الإخلال واختيار سبل المعالجة ومراجعة الإنهاء وتحليل بنود المنازعات. تربط الدورة قرارات مخاطر العقود التجارية بالوقائع والموافقات ومسارات الإحالة القانونية. تقدم أجايل للتدريب قانون العقود التجارية المتقدم عبر قرارات دورة الحياة والأدلة.

الفئة المستهدفة

- الفرق المسؤولة عن صياغة الاتفاقيات التجارية ومراجعتها وإدارتها
- الوظائف التي تدير شروط المشتريات وأداء الموردين وسبل المعالجة التعاقدية
- المجموعات التي تنسق التسليم والدفع والقبول والتغيير وقرارات الخروج
- المختصون بإعداد سجلات العقود والإشعارات والأدلة وتصعيد المنازعات
- شركاء الأعمال الذين ينسقون المدخلات التجارية والمالية والتشغيلية والقانونية

تفترض الدورة ممارسة المشاركين لتفسير الاتفاقيات التجارية أو إدارتها، ولا تتناول المشورة القانونية أو التمثيل أمام المحاكم أو الاعتماد المهني أو الآراء القانونية الخاصة بنظام معين.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تدعم الدورة الإدارات والقطاعات التي تتخذ قرارات قانون العقود عبر دورة الحياة التجارية.

- الإدارة التجارية والمشتريات والمالية والحوكمة
- المشاريع والهندسة والإنشاء والبنية التحتية
- التقنية والخدمات المهنية والعمليات المسندة
- التصنيع والخدمات اللوجستية والنقل وسلاسل الإمداد
- الطاقة والمرافق وإدارة المنشآت وخدمات الأصول



أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من:

- تحليل تكوين العقد والصلاحيات والإفادات والشروط
- تطبيق طرق التفسير على البنود وتعارض الوثائق
- بناء ضوابط الأداء والإشعارات والأدلة
- تقييم الإخلال والتعويضات وسبل المعالجة وحدود المسؤولية
- مقارنة خيارات التعديل والنقل والإنهاء والمنازعات
- بناء ملف قرارات قانون العقود المتقدمة

جدول الدورة

اليوم 1: تكوين العقد والصلاحيات

- قائمة تحقق تكوين العقد والاتفاق
- خط زمني للإيجاب والقبول والتواصل
- مصفوفة الأهلية والصلاحيات والتوقيع
- مراجعة القصد والمقابل والصحة
- سجل الإفادات السابقة للعقد والاعتماد عليها

اليوم 2: الشروط وبنية الوثائق

- تصنيف الشروط الصريحة والضمنية
- خريطة المصطلحات والملاحق وأسبقية الوثائق
- مصفوفة الشرط والضمان والنتيجة
- طريقة مراجعة الاتفاق الكامل والإدراج
- تحليل الشروط القياسية وتعارض النماذج



اليوم 3: التفسير والمعنى التجاري

- إطار تفسير النص والسياق والغرض
- قائمة تحقق الغموض والاتساق
- خريطة الغرض التجاري وتوزيع المخاطر
- سجل مسائل حسن النية والتعاون
- سجل أسئلة التفسير وتصعيد المشورة

اليوم 4: الأداء والواجبات

- سجل واجبات الأداء والعلاقات الاعتمادية
- جدول ضبط التسلسل والتوقيت والقبول
- خريطة واجبات المنع والتعاون والوصول
- جدول أدلة الدفع والأداء
- شجرة قرار العذر والتعليق وتخفيف الخسارة

اليوم 5: الإخلال وسبل المعالجة

- مصفوفة تقييم نوع الإخلال وجوهريته
- سير عمل التصحيح والإشعار والاستجابة
- جدول أساس التعويض وأدلة الخسارة
- شبكة اختيار سبل المعالجة والتناسب
- قائمة مراجعة التحديد والاستبعاد والتعرض

اليوم 6: التغيير ونقل الحقوق

- مصفوفة صلاحية التعديل وضبط شكله
- سجل التنازل الضمني ومنع الرجوع وحفظ الحقوق
- جدول قرار الحوالة والتجديد والموافقة
- خريطة التعاقد من الباطن وحقوق الأطراف الثالثة
- بروتوكول تعديل العقد وضبط الإصدارات



اليوم 7: الإنهاء والخروج

- مصفوفة محفزات الإنهاء واستحقاقه
- قائمة تحقق صحة الإشعار وإثبات تبليغه
- جدول خيارات التعليق والتدخل والخروج
- سجل الحقوق المستمرة وبنود البقاء
- خريطة نتائج الإنهاء والانتقال

اليوم 8: المنازعات والأدلة

- مصفوفة بند المنازعات واختيار الجهة
- سجل أسئلة القانون الحاكم والاختصاص
- مسار التفاوض والوساطة والتصعيد
- فهرس أدلة العقد ومصدر الوثائق
- قائمة تحقق السرية والإحالة للمشورة

اليوم 9: قرارات مخاطر العقود

- خريطة حرارية لمخاطر قانون العقود والتعرض
- سير عمل استثناءات البنود والموافقة
- تحليل سيناريو العقد وسجل القرار
- مصفوفة محفز المشورة القانونية والإحالة
- بوابة مراجعة العقد والحوكمة

اليوم 10: ممارسة قانون العقود المتكاملة

- تمرين: اختبار التكوين والصلاحيات والشروط والتفسير
- تمرين: تحليل الأداء والإخلال وسبل المعالجة
- تمرين: تقييم التغيير والنقل والإنهاء والخروج
- تمرين: معالجة المنازعات والأدلة وقرارات المخاطر
- المشروع الختامي: ملف قرارات قانون العقود المتقدمة

التمارين التطبيقية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لربط تحليل قانون العقود بالأدلة والقرارات التجارية.



- نشاط مقترح: اختبار اتفاقية خدمات من حيث التكوين والصلاحيات والشروط المدرجة والإفادات ومسائل التفسير.
- نشاط مقترح: تقييم تعثر أداء توريد وتنظيم الأدلة ومقارنة التصحيح والتعويض وحدود المسؤولية والإنهاء.
- نشاط مقترح: مراجعة تعديل مشروع وطلب حوالة ومسار إشعار وبند منازعات عبر بوابات الموافقة.
- نشاط مقترح: تجميع ملف القرار النهائي بالوقائع والتعرض والخيارات والموافقات وأسئلة الإحالة القانونية.

الأسئلة الشائعة

لمن يناسب قانون العقود التجارية المتقدم وماذا يفترض؟

يناسب قانون العقود التجارية المتقدم المختصين الذين يفسرون الاتفاقيات أو يتفاوضون عليها أو يراجعونها أو يديرونها ويحتاجون إلى ربط المفاهيم القانونية بالأدلة والموافقات والقرارات التجارية.

كيف يختلف قانون العقود التجارية المتقدم عن تدريب إدارة العقود؟

يقيم قانون العقود التجارية المتقدم التكوين والتفسير والحقوق والإخلال وسبل المعالجة والإنهاء، بينما يركز تدريب إدارة العقود عادة على سير العمل والسجلات والمخرجات والتغييرات والمدفوعات وضبط الأداء اليومي.

كيف يقيم الإخلال بالعقد التجاري؟

يقيم الإخلال بالعقد التجاري بالرجوع إلى الواجب ذي الصلة والوقائع والجوهرية والسببية والأدلة ومتطلبات الإشعار وفرصة التصحيح والخسارة والتخفيف وسبل المعالجة والحدود ومسار التصعيد المعتمد.

ما الأدلة التي تدعم سبل معالجة العقود التجارية؟

تدعم سبل معالجة العقود التجارية الاتفاقية المنفذة والوثائق المدرجة وسجلات الصلاحيات والمراسلات والإشعارات وبيانات الأداء وسجلات القبول وموافقات التغيير وأدلة الدفع وحسابات الخسارة وسجلات التخفيف والتسلسل الزمني.

متى تحال مسألة في قانون العقود إلى مشورة قانونية؟

تحال مسألة قانون العقود عندما تتطلب تفسيراً خاصاً بنظام معين أو تمس حقوقاً أو تعرضاً جوهرياً أو تشمل نزاعاً حول الصلاحية أو الصحة أو قد تطلق الإنهاء أو الإجراءات أو تتجاوز سلطة القرار المفوضة.



الخاتمة

يعود المشاركون بملف قرارات قانون العقود المتقدمة الذي يربط وقائع الاتفاقية والصلاحيات والشروط والأداء والأدلة والإخلال وسبل المعالجة والتصعيد. يجعل الملف الافتراضات والتعرض والخيارات والموافقات وأسئلة الإحالة ظاهرة. يدعم قرارات تجارية منضبطة مع إحالة التفسير الخاص بالنظام والتمثيل إلى مستشارين مؤهلين.